

## SECURITY SERVICES EMPLOYEES AND ELECTRONIC BLACKMAIL INSTITUTIONS: A STUDY OF THE MINISTRY OF INTERIOR

AHMED SALIM GAZI [Ahmedsalim166@gmail.com](mailto:Ahmedsalim166@gmail.com)

Assist. Prof. Firas Youssef Qanbar (Ph.D.)

[Firas.youssef@coart.uobaghdad.edu.iq](mailto:Firas.youssef@coart.uobaghdad.edu.iq)

University of Baghdad - College of Arts

Copyright (c) 2024 (AHMED SALIM GAZI, Assist. Prof. Firas Youssef Qanbar (Ph.D.))

DOI: <https://doi.org/10.31973/6etf8h74>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

### Abstract:

The study aimed to reveal the reasons behind why policemen are exposed to electronic blackmail, and to identify the goals and reasons behind blackmailing policemen, as well as identifying the reasons behind why policemen resort to social networking sites as an alternative to official regulatory authorities and addressing these reasons. To achieve the study objectives, a questionnaire was designed and constructed in light of the literature related to the subject of the research and the opinions of specialists and experts. The descriptive analytical approach was used, as the research community consisted of officers, associates, and civilian employees at the headquarters of the Ministry of Interior in the capital, Baghdad, and the research sample consisted of (300) respondents in total. The study results showed that the category of officers is the category most vulnerable to blackmail since they have the potential to achieve the goals of the blackmailer, and the lack of familiarity of most policemen with the legal tools that criminalize blackmail due to their lack of sufficient training to confront this threat. In general, the financial motive behind committing this type of crime was despite there are other functional and personal motives including the policeman's fear of being accused of blackmail and the weakness of official procedures may cause a number of policemen to refrain from reporting cases of blackmail to which they are exposed. The study also revealed the presence of psychological, social, and functional effects to which the victims of policemen were exposed. The research has recommended the necessity of adopting its findings regarding the reasons for police officers being exposed to electronic blackmail and urging the ministry's undersecretary for administrative and financial affairs to direct all parts and departments of the ministry to conduct an investigation into the reasons for the resignation or dismissal from the position or responsibility provided by the police officer, in addition to directing the legal departments in the ministry calls for the necessity of verifying the identity of the complainant before commencing the investigation, providing legal protection for the policeman to ensure that he is informed of blackmail cases.

**Keywords:** electronic blackmail, labours, security institutions.

**\*The authors has signed the consent form and ethical approval**

## موظفو الأجهزة الامنية والابتزاز الالكتروني (دراسة في وزارة الداخلية)

أ.م.د. فراس يوسف قنبر  
جامعة بغداد - كلية الآداب

الباحث أحمد سليم غازي  
جامعة بغداد - كلية الآداب

(مُلخَصُ البَحْث)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب التي تقف وراء تعرض رجال الشرطة للابتزاز الإلكتروني ومعرفة الأهداف والأسباب الكامنة وراء ابتزاز رجال الشرطة، فضلا عن معرفة الأسباب التي تدفع رجال الشرطة إلى اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي كبديل للجهات الرقابية الرسمية ومعالجة تلك الأسباب. الأسباب. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وبناء استبانة في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث وآراء المختصين والخبراء.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إذ تكوّن مجتمع البحث من الضباط والمنتسبين والموظفين المدنيين في مقر وزارة الداخلية في العاصمة بغداد، وتكونت عينة البحث من (٣٠٠) فرداً إجمالاً، وأظهرت نتائج الدراسة أن فئة ضباط الشرطة هي الفئة الأكثر عرضة للابتزاز نظراً لاملاكهم الإمكانيات لتحقيق أهداف المبتز، وعدم إلمام معظم رجال الشرطة بالأدوات القانونية التي تجرم الابتزاز نظراً لعدم توفرها بشكل كافي. التدريب على مواجهة هذا التهديد.

وبشكل عام فإن الدافع المالي وراء ارتكاب هذا النوع من الجرائم كان بالرغم من وجود دوافع وظيفية وشخصية أخرى منها خوف الشرطي من اتهامه بالابتزاز وضعف الإجراءات الرسمية قد يدفع عدداً من رجال الشرطة إلى الامتناع عن الإبلاغ عن حالات الابتزاز إلى التي يتعرضون لها.

كما كشفت الدراسة عن وجود آثار نفسية واجتماعية ووظيفية يتعرض لها ضحايا رجال الشرطة. وأوصى البحث بضرورة اعتماد ما توصل إليه من نتائج بشأن أسباب تعرض ضباط الشرطة للابتزاز الإلكتروني، وحث وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية على توجيه كافة أقسام وإدارات الوزارة بإجراء تحقيق في أسباب الاستقالة. أو الفصل من الوظيفة أو المسؤولية التي يوفرها ضابط الشرطة، بالإضافة إلى توجيه الدوائر القانونية في الوزارة بضرورة التحقق من هوية المشتكي قبل البدء في التحقيق، وتوفير الحماية القانونية للشرطي للتأكد من أنه مطلع على حالات ابتزاز.

الكلمات المفتاحية: الابتزاز الالكتروني، العاملين، المؤسسات الأمنية.

\* وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في

البحث

## المقدمة:

إن الأمن والاستقرار حاجة أساسية في حياة الإنسان لأن شعور الشخص بالأمن والطمأنينة يجعله ينطلق في مسيرة الحياة بحث عن رزقه ومصالحته وإذا تعطل الأمن بإشاعة الخوف والقلق لزم الإنسان بيته و تعطلت مصالحه لذا فإن الأمن والطمأنينة ركيزة اساسية لينعم الإنسان بحريته وحرمة حياته.

أن حريات وحقوق الأفراد وخصوصاً الحق في السمعة والاعتبار حظيت بعناية كبيرة من قبل مختلف الأجهزة التشريعية وفي مختلف النظم السياسية بالتأكيد عليها في دساتيرها ، لكن هذه الحقوق أصبحت بفعل التقدم التكنولوجي مهددة ومختربة نظراً بفعل التطور التكنولوجي إذ إن البعض منها وهمية (غير حقيقية) غير ان البعض استغل هذا التطور عن طريق اجهزة الاتصال الحديثة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية و منها السب والشتم والقذف و ظهرت آلاف المواقع التي عنت بالتواصل الاجتماعي وهناك المواقع التي تخصصت في بث الشائعات وتخصصت البعض الآخر في نشر الصور العائلية و الشخصية ومع الازدياد الكبير في المواقع الإلكترونية فقد ازداد ارتكاب جريمة التشهير عن طريق ذلك والتي تعني في كشف أسرار الناس من دون موافقتهم أو نشر صور التقطت في مناسبات فأصبحت في متناول الجميع عن طريق عرضها في تلك المواقع وقد يجد البعض في التشهير طريقة للمساومة في استغلال تلك المعلومات لغرض الابتزاز و غاية لشفاء الأحقاد و القصد منها الإساءة للسمعة حيث يفاجأ الكثير من الناس بنشر تلك الصور والبيانات الشخصية من دون الموافقة على عرضها، وفي الغالب لا يمكن معرفة مصدرها وتكمن خطورة ارتكاب هذه الجرائم بواسطة الأنترنت في سرعة انتشار الخبر وعدم السيطرة عليه.

أن الابتزاز بمختلف انواعه ونواياه من الجرائم الخطيرة الذي يشكل اعتداء على حق من حقوق الانسان الشخصية فمن حق كل انسان المحافظة على سلامة جسمه وبضمنه سلامة وضعه النفسي لكي يسير بشكل طبيعي والابتزاز بلا شك يمثل اعتداء واضح على مثل هذه الحقوق لما يثيره في نفس الإنسان منذ ذعر وقلق وحرمان من الطمأنينة وهذا يسبب بالنتيجة تعطل الإنسان عن أداء أعماله ويؤثر سلباً في مختلف الأوضاع الحياتية للفرد والمجتمع ومن هنا تبدو خطورة جريمة الابتزاز .

أن عمليات الابتزاز الالكتروني كثيرة و متنوعة الاسباب و الطرق لكن لم يتم الاشارة الى نوع خاص من هذه الجرائم التي يكون المستهدف فيها موظف حكومي او رجل امن او مؤسسة حكومية أو مسؤولاً رفيعاً بالدولة وقد يكون الوزير المعني بحد ذاته ولو كانت بشكل

غير مباشر حيث يقوم المجرم باستغلال وتوجيه الرأي العام ضد المؤسسة أو المسؤول الذي بدوره قد يرضخ للضغط والابتزاز حتى وإن كان دليل المبتز غير حقيقي وذلك بسبب حرص المسؤول على المحافظة على سمعته أمام الرأي العام ومكانته الوظيفية وفي اسوء الاحوال وان اختار المسؤول عدم الرضوخ للمبتز فسيجد نفسه في موقع اتهام ودفاع عن نفسه من دون أي تهمة رسمية.

### المبحث الأول / الإطار العام للدراسة

#### اولاً : مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في ازدياد عدد صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الناشئة بغرض ابتزاز المؤسسات الحكومية والمسؤولين ورجال الشرطة ولجوء عدد كبير من رجال الشرطة إلى مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بحقوقهم او البوح برأيهم الخاص وتعددي حالات المطالبة بالحقوق إلى التهجم والاتهام من خلال هذه مواقع مع عدم وجود رقابة قانونية على الحسابات الوهمية في المواقع الالكترونية بشكل عام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص وبالتالي غياب المحاسبة ثم تعرض عدد غير قليل من رجال الشرطة والمسؤولين في مختلف المناصب للضغط والاتهام في سمعتهم الوظيفية على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أن الوعي لدى رجال الشرطة عن كيفية التصدي لهذه الهجمات والاتهامات التي توجه ضدهم أو ضد مؤسساتهم على مواقع التواصل الاجتماعي يُعد من التحديات الكبيرة التي تواجهها وزارة الداخلية فضلاً عن تخطيط البرامج والخطط الحكومية بشكل عام في التعامل مع هذه الاتهامات والهجمات مع ازدياد تأثير المؤسسة الأمنية بالأحداث السياسية بسبب الوضع الراهن والتي تتأثر بشكل مباشر بالرأي العام المنبثق من مواقع التواصل الاجتماعي.

#### ثانياً : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قوة مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على المؤسسات الحكومية بشكل عام والأمنية ورجال الشرطة بشكل خاص وتوضيح أسباب وكيفية استخدام صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الوهمية في الابتزاز فضلاً عن بيان خطورة وعواقب الانصياع والانصات الى هذه الصفحات وترك رجال الشرطة يتوجهون الى منصات مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بحقوقهم أو التأثير سلباً في الآخرين وتسليط الضوء على الثغرات الفنية والإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي التي تؤدي دوراً مهماً في تسهيل وصول العابثين الى الضحية بشكل عام ورجال الشرطة بشكل خاص.

أما من الناحية الإنسانية فإن ما زاد في أهمية هذا البحث أن جريمة الابتزاز هي جريمة دنيئة ومؤلمة لما تلحقه بالضحية أو سمعتها من أضرار سلبية.

#### ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى سد الثغرات القانونية من خلال وضع خطة متكاملة لإجراءات وردود أفعال الوزارة أو المؤسسة ضد من يقع عليه الاتهام أو التهجم وإعادة تثقيف وتوجيه رجال الشرطة بضرورة التوجه الى الدوائر الرسمية والقانونية للمطالبة بحقوقهم بدلاً من مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق تحديد أسباب لجوء رجال الشرطة إلى مواقع التواصل كبديل عن الجهات الرقابية الرسمية ومعالجة هذه الأسباب وتحديد أسباب عزوف رجال الشرطة عن الإبلاغ عن حالات الفساد التي يتعرضون لها فضلاً عن معرفة الغايات والأسباب وراء ابتزاز رجال الشرطة وتحديد المنصات الالكترونية المستخدمة في عملية الابتزاز.

#### رابعاً: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث اعتمد الباحث المنهج الوصفي وأيضاً اعتمد الباحث المنهج التحليلي في تحليل بيانات ذات العلاقة داخل وزارة الداخلية والذي بدوره يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من هذه الجريمة وتطوير سبل تشخيصها.

#### خامساً : مجالات الدراسة

- تشكل القيود التي يتبعها الباحث خلال تنفيذ دراسته ، وحددت المجالات الدراسة بالآتي:
- المجال البشري: يقصد به الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة الميدانية وكان المجال البشري للدراسة يشمل رجال الشرطة بصنوفهم كافة في مقر وزارة الداخلية وجرى اختيارهم لتمثيل مجتمع الدراسة.
  - المجال المكاني: ويقصد به المكان أو المنطقة الجغرافية التي جرت فيها الدراسة ولقد كانت في مقر وزارة الداخلية في محافظة بغداد مكان الدراسة.
  - المجال الزمني: ونعني به المدة الزمنية التي استغرقها الباحث لجمع البيانات وإعداد الدراسة بجانبها النظري والميداني إذ حددت المدة الزمنية الواقعة بين ٢٠٢٢/١١/١ وحتى ٢٠٢٣/٥/١ للدراسة النظرية في حين حدد المجال الزمني للدراسة الميدانية في المدة الواقعة بين ٢٠٢٣/٥/١ ولغاية ٢٠٢٣/٦/٢٨.

#### سادساً : مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من كافة الضباط والمنتسبين والموظفين المدنيين المعينين على ملاك مقر وزارة الداخلية وقد جرى اختيار هذا المجتمع لما يعكسه من تمثيل لكافة شرائح الوزارة (ضباط ومنتسبين وموظفين) لما يحتويه مقر الوزارة من عدد كبير من المديریات

والأقسام فضلا عن ضباط وأقسام الارتباط من كافة المحافظات والتشكيلات والتي تمثل بدورها تلك المحافظات والتشكيلات ليكون مزيجاً معبراً عن تفرعات الوزارة وصنوفها .

#### سابعاً : تصميم العينة:

يتعين على الباحث لتصميم العينة الإحصائية الاهتمام بعدة أمور تتعلق بتحديد مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة ونوعها اختيارها.

١. تحديد حجم العينة: هو اختيار مجموعة من الأفراد مجتمع الدراسة بحيث تكون انعكاس شامل للمجتمع الأصلي بشكل مصغر اي يجب ان تكون ممثلة للمجتمع في المزايا الاجتماعية والحضارية والفكرية (الحسن ، ١٩٩٤، ص١٩) ولكن دراستنا تخص رجال الشرطة في وزارة الداخلية العراقية فأن المزايا الوظيفية من الأمور الرئيسة التي يجب على الباحث أخذها بالحسبان .

٢. تحديد نوع العينة: لقد اعتمد الباحث على العينة العمدية (القصدية) اي الضباط والمنتسبين والموظفين المدنيين في وزارة الداخلية العراقية ، وجرى اختيار (٣٠٠) مبحوث منهم.

#### ثامناً: وسائل جمع البيانات وبناء الاستمارة والوسائل الاحصائية

استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وهي من أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات، عرض الباحث الاستمارة على (٧) من الخبراء والأساتذة المختصين لإبداء رأيهم بخصوص فقرات استمارة الاستبانة ومدى صلاحيتها، وبعد ذلك جمعت البيانات من المبحوثين بواسطتها ، أما الوسائل الاحصائية المستخدمة هي التكرارات ، النسبة المئوية ، مربع كاي .

#### المبحث الثاني / المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة

##### اولاً : الابتزاز لغة واصطلاحاً والابتزاز الالكتروني :

١- في اللغة / الابتزاز في اللغة يأتي من البز: أي السلب، ومنه قولهم في المثل: من عز بز، معناه من غلب سلب والاسم البزيزي كالخصيصي وهو السلب، وابتزرت الشيء: استلبته، وبزه يبيزه بز: غلبه وغصبه وبز الشيء يبيز بزا: انتزعه، وحكي عن الكسائي: لن يأخذه أبداً بزة مني أي قسراً، وابتزه ثيابه: سلبه إياها (ابن منظور ،حرف الباء)

٢- اصطلاحاً/ الابتزاز: هو القيام بالتهديد بكشف معلومات معينة عن شخص أو فعله، إن لم يقوم الشخص المهدد بالاستجابة إلى بعض الطلبات وهذه المعلومات تكون عادة محرجة أو ذات طبيعة مدمرة اجتماعياً (عبد العزيز، ٢٠٢١، ٢٠١٩).

الابتزاز الإلكتروني/ هو عملية تهديد وترهيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات سرية للضحية، مقابل دفع مبالغ مالية، أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتز، وكذلك عرف الابتزاز بأنه الحصول على وثائق أو صور أو معلومات عن الضحية من خلال الرسائل الإلكترونية أو التهديد بالتشهير بمعلومات ووثائق خاصة عنه لتحقيق أهداف سعى إلى تحقيقها المبتز (الكعبي، ٢٠٠٩، ص١٠٣).

١- التعريف التشريعي للابتزاز الإلكتروني / هو استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في تهديد وترهيب ووعيد لحمل شخص على القيام بدفع مال أو طلب أمور أخرى من المجني عليه والذي يخشى من نشر حياته الخاصة خلافاً لأحكام القانون والنظام العام والآداب العامة (الزبيدي، ٢٠١٠، ص٨).

٢- التعريف الاجرائي للابتزاز الإلكتروني / هو كل عملية تهديد أو تخويف أو تشهير بمعلومات سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي تقع على أحد رجال الشرطة ذكر كان أو أنثى ضابطاً كان أو منتسباً أو موظف مدني تم تعيينهم على ملاك وزارة الداخلية سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تحريض الرأي العام ضده للحصول على منافع شخصية أو مالية أو وظيفية أو انتقامية أو لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً.

#### ثانياً : العاملون لغة واصطلاحاً :

١- لغة / أن العمل يعني المهنة والجمع منه اعمال أما الفعل فعمل يعمل واعمله غيره أما اعتمل وتعني عمله بنفسه (ابن منظور، ١٩٩٩، ص٨٨٦).

٢- اصطلاحاً / أي نوع من أنواع العمل سواء أكان بدني أم عقلي أم العمل على الآلة باستعمال قواه الطبيعية في حين تقتصر كلمه (Labour) على العمل البشري وحده (الصحاف، ١٩٩٧، ص ٣٠).

أما علم الاجتماع : فقد عرف العمل على أنه الجهد الإرادي البدني أو الذهني للتأثير في الأشياء مادية او غير مادية لتحقيق ربح اقتصادي وهو وظيفة اجتماعية تتحقق من خلالها شخصية الفرد (بدوي، ١٩٧٧، ص ٢٣٦).

## ثالثاً : المؤسسات الأمنية

يتكون مصطلح المؤسسات الأمنية من كلمتين :

١- المؤسسة / هي اسم مكان لفعل ومصدره تأسيس ومعناه جعل البشر أساس أي قاعدة معينة ويعني جمع عوامل معينة أو معطيات وترتيب من أجل تحقيق هدف معين، أي أن المؤسسة هي المكان الذي نطبق فيه مختلف هذه العمليات، وتعد المؤسسة مكاناً لاجتماع أشخاص تتكامل قدراتهم من أجل إنتاج خدمة أو سلعة وكل ما ينفع المجتمع من جهة أخرى والمؤسسة شخصية قانونية لها حقوقها و واجباتها وصلاحياتها ومسؤولياتها ويجب أن تكون قادرة عمل إنتاج خدمة أو سمعة (علاء الدين، ٢٠٢٠، ص ١٢).

٢- الأمن / (فعل) أمن، أمن / أمن من يأمن، أماناً وأماناً وأمنة وأمنة وأمانة، فهو آمن وأمين، أمن الرجل: أطمأن ولم يخف، أمن منه بعد جهد جهيد: سلم منه، نجا منه، أمن من شره لا يأمن أحد شره (معجم المعاني الجامع، حرف الألف)، ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف (باري بوزان) وهو يعرف الأمن بأنه "هو العمل على التحرر من التهديد" وفي سياق النظام الدولي فهو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيائها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" (بوستي، ٢٠١٨، ص ١٨٤).

أما المؤسسة الأمنية / هي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن أداء واجب الحماية للأشخاص وممتلكاتهم، وحفظ الأمن والنظام والاستقرار في المجتمع، لذلك سخرت الدولة لها كل المعدات البشرية والآلية والمادية لتحقيق ذلك الأمن فيما يسمح به القانون (الطخيس، ١٤٠٥، ص ١٥٤).

## رابعاً : وزارة الداخلية:

تشكلت وزارة الداخلية كإحدى وزارات الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ بعد أن تم تهدئة ثورة العشرين الوطنية التحررية، وكانت وزارة الداخلية من الأهمية بعدها القوة المؤثرة في المجتمع العراقي بوصفها ذات التأثير الرباعي الأمني والسياسي والإداري والخدمي. و لهذا وصفت بالوزارة الرئيسية أو الأم أو الأصلية، وفرعت منها مديريات وأقسام، وأصبحت فيما بعد وزارات مستقلة (العنبيكي، ١٩٦٣، ص ١٧٠).

## المبحث الثالث / الدراسات السابقة

## أولاً : نماذج من دراسات عراقية

أ- دور الوعي الاجتماعي في مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة، أ. م. د عبير نجم عبد الله الخالدي، جامعة بغداد / مركز دراسات المرأة، ٢٠٢٠م (الخالدي، ٢٠٢٠).

ركزت الدراسة على الابتزاز الإلكتروني للمرأة العراقية حصراً على وفق المتغيرات المجتمعية المعاصرة والتي اعتبرتها النموذج المثالي لهذا النوع من الجرائم سيما إذا كان المبتز رجلاً والضحية امرأة وتشير الدراسة إلى أن المبتز قد يكون خطط لجريمته منذ البداية أو قد تزرع الفكرة في رأسه بعد أن تتوطد أو اصرر العلاقة بينه وبين الضحية حيث طرحت الدراسة سؤالين رئيسيين، ما هو الابتزاز الإلكتروني؟ وما هي طرق جريمة الابتزاز الإلكتروني الذي تتعرض له الفتيات داخل المجتمع العراقي.

وتناولت الدراسة محاور رئيسية المتمثلة بالتعريف بمفهوم الابتزاز الإلكتروني وانواعه واثاره وآليات الرد والوعي الاجتماعي لمواجهة المبتز. وأسند البحث بالإطار النظري المتمثل في نظرية الدور الاجتماعي حيث أكدت على أهمية الأدوار الاجتماعية التي تكتسب ويتم تعلمها من خلال الثقافة العامة والوعي العام والتنشئة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والثقافية للمجتمع في التصدي ومواجهة هذا النوع من الجرائم من خلال السلوك الإيجابي للأفراد في أداء ادوارهم الاجتماعية، كما أشارت الدراسة إلى أن عادات وتقاليد مجتمعاتنا العراقية المحافظة التي تعد من أبرز المشاكل والعقبات التي تواجهها الجهات الرسمية لمكافحة هذه الجريمة قد تضع الضحية في وضع نفسي صعب جدا بسبب الضغوط النفسية لذلك عدت جريمة الابتزاز الإلكتروني من أخطر الجرائم التي قد تواجه مستخدمي الانترنت والأجهزة الذكية ممن لا يمتلكون أي معرفة عن أمن المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- ١- جريمة الابتزاز الإلكتروني صورة من صور الجريمة الإلكترونية حيث تتم باستخدام شبكات المعلومات أو الأجهزة الحديثة وتطبيقاته.
- ٢- للابتزاز طرق مختلفة في ارتكابها كما أن لها وسائل أيضا خاصة بها تختلف عن الابتزاز التقليدي.
- ٣- جريمة الابتزاز جريمة قد تتسبب في حدوث جرائم بعدها كالزنا والقتل أو جريمة عنف او سرقة.
- ٤- جريمة الابتزاز جريمة عابر للحدود فقد يكون المبتز في دوله بالعالم ويقوم بابتزاز ضحيته في أقصى العالم.

٥- النساء هم أكثر فئات المجتمع تعرضاً لخطر الابتزاز.

ب- الابتزاز الإلكتروني، م. رنا حكمت عباس، جامعة واسط / كلية الآداب - قسم علم الاجتماع، ٢٠٢١م (عباس، ٢٠٢١).

ركزت الدراسة على تسليط الضوء على مرتكبي جريمة الابتزاز الإلكتروني في المجتمع العراقي وعلى توضيح طبيعة الابتزاز الإلكتروني كجريمة جديدة انتشرت في المجتمع وآثارها وتوضيح طبيعة مرتكبيها وضحاياها وأسبابها وأنواعها ودوافعها، والأحكام الشرعية والقانونية لمرتكبي جريمة الابتزاز الإلكتروني، ومن ثم تقديم المقترحات التي تعتبر نوعاً من المعالجات لمنع الابتزاز الإلكتروني الذي يتعرض له أفراد المجتمع.

تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة لاستيعاب هذا النوع من المخاطر المستحدثة، والحد منها داخل المجتمع، والتقليل من آثارها وزيادة الوعي لدى مستخدمي الأجهزة الحديثة بمخاطر هذه الجريمة، وأخذ الحذر والحيطه في الاستخدام. كما أشارت الدراسة إلى أن جريمة الابتزاز هي شكل من أشكال جرائم المعلومات الإلكترونية، وهي من الصور البشعة التي يقع ضررها على الفرد والمجتمع. وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :

١. أن الابتزاز محاولة تحصيل مكسب مادي، أو معنوي، أو جنسي من الضحية بالإكراه، أو من خلال التهديد بفضح سر من أسرارها، أو نشر صور من صورها، تؤدي إلى تحقيرها عند أهلها، "ومجتمعها، أو التهديد بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال المساومة على صور، وتسجيل صوتي، وتسجيل ومرئي، أو التهديد بالعقاب، وتدمير الذات.

٢. أن ما يساعد على جريمة الابتزاز، سهولة التواصل بين الجنسين عبر وسائل التقنية المختلفة، ما ينتج عنه في الأخير اعتداء على حرمة الحياة الخاصة للفرد عن طريق الحصول على معلومات خاصة بالمجني عليه تكون سلاح بيد الشخص الذي يقوم بالابتزاز يسلطه على الضحية كلما أراد تحقيق نتيجة لصالحه.

٣. أن من أسباب الابتزاز، وأهمها: ضعف الوازع الديني، والتصوير، والعمل المختلط، ومكاتب الاتصالات الوهمية، ووسائل الإعلام الهابطة، واختراق أجهزة الاتصالات، والأجهزة الإلكترونية، الفراغ، وصديقات السوء، وعدم الالتزام بالحجاب الشرعي، والرد على الاتصالات المشبوهة.

٤. أن دوافع الابتزاز قد تكون مادية، أو نفسية، أو جنسية.

## ثانياً : نماذج من دراسات عربية:

أ- المسؤولية الجنائية عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في النظام السعودي دراسة مقارنة، د. داليا عبد العزيز، كليات القصيم الأهلية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠م (عبد العزيز، ٢٠٢٠).

تتناول هذه الدراسة القانونية العلمية جريمة الابتزاز الإلكتروني، والمسؤولية الجنائية تجاه هذا النوع من الإجرام، وإجراء دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الإماراتي، وقد تناولت في البداية هذه الجريمة كصورة من صور الجريمة الإلكترونية، وعرضت لتعريف ماهيتها، وأنواع الجريمة، وطرق ارتكابها، تلك الوسائل الحديثة المستخدمة في تنفيذ الجريمة بعرض أركانها، كما يتعرض البحث لدوافع هذه الجريمة والآثار التي تترتب عليها. وتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة لاستيعاب هذا النوع من المخاطر المستحدثة، والحد منها داخل المجتمع، والتقليل من آثارها، وزيادة الوعي لدى مستخدمي الأجهزة الحديثة بمخاطر هذه الجريمة، وأخذ الحذر والحيطه في الاستخدام. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١. جريمة الابتزاز الإلكتروني صورة من صور الجريمة الإلكترونية حيث تتم باستخدام شبكات المعلومات أو الأجهزة الحديثة وتطبيقاته
٢. لجريمة الابتزاز طرق مختلفة في ارتكابها كما أن لها وسائل أيضا خاصة بها تختلف عن الابتزاز التقليدي.
٣. جريمة الابتزاز جريمة قد تتسبب في حدوث جرائم بعدها، كالزنا او القتل أو جريمة عنف أو سرقة.
٤. جريمة الابتزاز جريمة عابرة للحدود، فقد يكون المبتز في دولة بالعالم، ويقوم بابتزاز ضحيته في أقصى العالم.

ب- - جريمة الابتزاز الإلكتروني (دراسة مقارنة)، دعاء سليمان عبد القادر التميمي، جامعة القدس، ٢٠١٩م. (التميمي، ٢٠١٩).

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الفلسطيني دراسة مقارنة مع كل من القانون المصري والقانون الأردني وبينت الدراسة ان هذه جريمة تعدُّ من اخطر الجرام المعلوماتية واكثرها تعقيدا وذلك بسبب وجود العديد من التجاوزات التي تعدت على خصوصيات الغير من دون وجه حق كما ان هذه الجرائم تختلف من دولة الى اخرى حسب البيئة التي نشأت بها هذه الجرائم حيث قارنت الدراسة بين كل من القانون الفلسطيني والقانون المصري والقانون الاردني بتعاطيه مع مثل هذه الجرائم مما كان له افضل الاثر في اثراء الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١. تعدُّ جرائم الابتزاز الإلكتروني إحدى أخطر الجرائم التي تدمر منظومه القيم والاخلاق في المجتمع بخلاف مساسا بالأمن القومي لأي دولة.
٢. أن هناك مشكلات عديدة تواجه أجهزة الدولة في إثبات هذه الجريمة لاعتبارات عديدة.
٣. لاقى قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني انتقادات واسعة من المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان والذين رأوا أن هذا القانون يمس بحرية التعبير والرأي خاصة الصحفيين منهم.
٤. لم يأت هذا القانون سواء قانون سنة ٢٠١٧ م أو المعدل منه لسنة ٢٠١٨ م على إبراز مفهوم التفتيش عن المعلومات على الرغم من تطرق قانون الاجراءات الجزائية لبيان مدلول التفتيش بصورة الأولية لهذا تم تقديم معلومات عن مفهوم التفتيش وطرقه في الابتزاز الإلكتروني.

### ثالثاً : نماذج من دراسات اجنبية:

أ- دراسة الباحث " اديومو إكبو نيلسون " والموسومة "ابتزاز الشرطة واستراتيجيات التفاوض لتجار المخدرات: استكشاف الحسابات على مستوى الشارع في نيجيريا" (Nelson,2023) تتناول الدراسة استكشاف ظاهرة ابتزاز الشرطة واستراتيجيات التفاوض لتجار المخدرات في شوارع مدينة أيوو بنيجيريا. وتبين أن تجار المخدرات يتعاملون بشكل منظم مع ضباط الشرطة المرتشين ويقدمون لهم رشى لتجنّب تعرضهم لحملات الاعتقال. ويقوم الضباط المرتشون بتوفير الحماية لتجار المخدرات وتهدئة الأوضاع في السوق، وفي المقابل يطلبون من تجار المخدرات دفع مبالغ مالية إضافية كرشوة. وبينت الدراسة أن التواطؤ مع الشرطة كان سيقاً ذو حدين، فقد تسبب في استغلال التجار من قبل ضباط الشرطة.

- وأظهرت الدراسة أن ابتزاز الشرطة، الذي يدفعه الطمع والفرص الاستغلالية، يقوض الربح من تجارة المخدرات. وعمل التجار على التفاوض مع الشرطة عن طريق الانسحاب من التواطؤ المستغل وتكوين تواطؤات جديدة، والامتناع مؤقتاً عن بيع المخدرات للحد من خطر الاعتقال من قبل ضباط الشرطة الانتقاميين. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
١. ابتزاز تجار المخدرات هو ممارسة شائعة بين ضباط الشرطة في مراقبة أسواق الشوارع اليومية.
  ٢. تعرض جميع التجار للابتزاز من قبل رجال الشرطة، ويعدُّ تسوية أوضاعهم ضرورة عملية.

٣. عدم تقديم الأموال لضباط الشرطة يمكن أن يؤدي إلى الاعتقال العشوائي، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المستخدمين.

٤. إن تقديم الأموال لضباط الشرطة لتجنب مدهامات النقاط الساخنة هو إجراء عملي يقلل من مخاطر القبض على العملاء ويمنع تعطيل العمل.

ب- دراسة الباحث " نيكولاس ريدفيرن " و " إريك هاتشيسون " و " روبرت ديفيس " والموسومة " الابتزاز الإلكتروني: دراسة حول رسائل البريد الإلكتروني المزيفة والاحتيال عبر الإنترنت " (Redfern.et.al , 2019)

أجري هذا البحث من قبل باحثين من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠١٩، وتم نشره في المجلة العلمية " International Journal of Cyber Criminology " ..

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني عن طريق تحليل رسائل البريد الإلكتروني المزيفة والخادعة العمليات الاحتيالية على الإنترنت. تم جمع عينة من ١٥٠٠ رسالة بريدية مشبوهة وتم تحليلها لتحديد السمات الشائعة في رسائل البريد الإلكتروني المزيفة والخادعة العمليات الاحتيالية على الإنترنت، وكشف الطرق الأكثر استخداماً في إغراء الأشخاص للكشف عن معلومات حساسة أو لإجراء معاملات مالية غير مشروعة، كما تم التركيز على تحليل العينات وتصنيفها على وفق نوع الابتزاز والأساليب المستخدمة فيها، وتحديد أهم الحلول والتوصيات لمكافحة هذه الظاهرة.

يعد البحث الذي تم إجراؤه مهماً لفهم أبعاد الابتزاز الإلكتروني، وقد قدم هذا البحث العديد من الإحصائيات والأرقام التي توضح تفاصيل هذه الظاهرة. إذ تم العثور على أكثر من ٧٥٠ مليون رسالة إلكترونية مزيفة ومخادعة في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٥٪ عن العام السابق. وهذا يدل على زيادة كبيرة في حجم الهجمات المتعلقة بالابتزاز الإلكتروني، مما يتطلب تحسين الحلول الأمنية وزيادة الوعي بالمخاطر المتعلقة بالبريد الإلكتروني. ويعتبر القطاع المصرفي هو الأكثر تضرراً من الابتزاز الإلكتروني، حيث تعرض ٧٥٪ من الهجمات إلى المؤسسات المالية. وتوصل البحث للنتائج الآتية :

١. يتم استخدام تقنيات الخداع والتحريض والتهديد في الرسائل الإلكترونية المزيفة والخادعة لإغراء الأشخاص للكشف عن معلومات حساسة أو لإجراء معاملات مالية غير مشروعة.

٢. يتم استخدام الرسائل الإلكترونية المزيفة والخادعة عادة لاختراق الأجهزة الإلكترونية وسرقة المعلومات الشخصية والمالية.

٣. يتم استخدام العديد من الأساليب المتطورة والتقنيات الحديثة في الابتزاز الإلكتروني، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والشبكات الاجتماعية.

٤. يتم التركيز عادة على ضحايا الابتزاز الإلكتروني الذين يتمتعون بموقع اجتماعي أو اقتصادي مرموق، ويتم استهدافهم بشكل خاص.

### المبحث الرابع / الابتزاز الإلكتروني

#### أولاً : التطور التاريخي للابتزاز

أن الابتزاز هو جريمة ترتكب عندما يهدد الشخص الآخر بكشف معلومات سرية أو فضيحة للحصول على مال أو خدمات. ولذلك، فإن هذه الجريمة ليست حديثة بل تم تسجيلها في التاريخ القديم، ولم تقتصر على حضارة أو مجتمع معين. على سبيل المثال، في الإمبراطورية الرومانية، كان الابتزاز يتم عن طريق القوة العسكرية والسياسية. كانت هناك ممارسات مثل "التكسير" حيث كان الجنود يتجولون في المدن المحتلة ويطالبون بالمال مقابل عدم تدمير الممتلكات (Harper , 2006,p121)

ومن الأمثلة أيضاً على أن الابتزاز كان واحداً من وسائل السيطرة والتأثير المستخدمة من قبل الملوك والحكام. قد يُعتبر أحد أوائل الأمثلة الموثقة للابتزاز هو الابتزاز الذي قام به الإمبراطور الروماني يوليوس قيصر على الملك فارناكس الثاني من بونتوس في القرن الأول قبل الميلاد فقد استدعى يوليوس قيصر الملك فارناكس إلى روما لحضور مؤتمر، ثم احتجز هناك كرهينة لضمان حسن سلوك بونتوس (Abianus , 2004 ,p203)

وكما أسلفنا أن جريمة الابتزاز لم تقتصر على حضارة أو مجتمع معين فقد ظهرت جريمة الابتزاز أيضاً في مصر الفرعونية واليونان كما هو حال الرومان. ففي مصر القديمة نص القانون رقم ١٠٩ من قانون الفرعون بعنخي سنة ٦٦٤ قبل الميلاد على معاقبة كل من يهدد أحداً بالكشف عن أسراره للحصول على مال أو منفعة

أما في اليونان القديمة اعتبر القانون أن من يهدد شخصاً بكشف سر خاص به للحصول على مال أو أي منفعة يرتكب جريمة "التهديد بإفشاء" ويعاقب عليها بالغرامة. (سرور ، ٢٠٠٣، ص ٨١٠).

ثم دخلت البشرية عصر الثورة الرقمية وعالم الإنترنت، وتعد من أهم وأبرز الثورات في التاريخ، فقد أدى ذلك إلى تحول جذري في كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ومع المعلومات والمصادر المختلفة التي تتوفر على الشبكة العنكبوتية. ومنذ بداية دخول الإنترنت لحياتنا، تغيرت العديد من الأمور في حياتنا اليومية، فأصبحت الاتصالات أسهل وأسرع، وتوسعت مجالات العمل والتواصل والتعلم عبر الإنترنت، حيث يمكن الوصول إلى

المعلومات بسهولة وسرعة والتعلم عن بعد. ومع هذا الانتشار الواسع للإنترنت ظهرت جرائم مصاحبة له، تدعى الجرائم الإلكترونية مثل الابتزاز الإلكتروني. وهو حصول المجرم على الأموال أو الخدمات أو المعطيات من الضحية من خلال التهديد بنشر معلومات حساسة أو صور أو مقاطع فيديو عنه على الإنترنت. (الشمري، ٢٠١٦، ص١٨٧)

وعن أول حالة ابتزاز فقد كانت حادثة "الدين" أول حالة ابتزاز إلكتروني موثقة في التاريخ. وقعت في عام ١٩٨٩ في بريطانيا، حيث استخدم روبرت توماس موريس جونيور، المعروف أيضًا باسم "روبرت شيك"، برنامجًا خبيثًا لاختراق أجهزة الكمبيوتر الشخصية لضحاياه. (Hampton, 2015, p47)

وفي عصرنا الحديث هذا قد اعتاد مجرموا الإنترنت على الوصول إلى الضحية مباشرة، لكنهم الآن ينشرون على مدوناتهم حول الاختراق الأمني على الفور، ويضبطون عدادًا للعد التنازلي لنشر البيانات المسربة بدلاً من المطالبة بشكل خاص بقدية. سيستمر هذا الاتجاه المظلم في التطور في عام ٢٠٢٣ لأن هذا التكتيك يفيد مجرمي الإنترنت سواء دفع الضحية أم لا.

#### ثانياً : أسباب الابتزاز ودوافعه:

قبل المضي بالدوافع والأسباب لابد للباحث الى الإشارة الى أن هناك تداخل وترابط وثيق بين الأسباب والدوافع وراء الابتزاز الإلكتروني. بالدوافع تمثل الحافز والباعث على ارتكاب الفعل، بينما تعد الأسباب العوامل المؤدية إلى تكوين هذه الدوافع وتتميتها. ولا يمكن فصل الأسباب عن الدوافع بشكل مطلق، حيث أن منشأ الأسباب غالباً هو دوافع وخلفيات نفسية واجتماعية وثقافية تثري وتذوب في بعضها البعض. لذا فإن بحث آليات ومسببات إجرامية مثل الابتزاز الإلكتروني يستلزم الوقوف على الدوافع الذاتية والموضوعية التي تقف وراء هذه الجريمة ووراء تلك الأسباب المؤدية إليه.

الا ان هناك عدد من الأسباب التي يمكن الإشارة إليها كأسباب للجريمة الإلكترونية منها ما يقع على مستوى مجتمعي ومنها ويقع على مستوى فردي او شخصي كما أن أسباب الجريمة الإلكترونية تتفاوت على وفق نوعها ونوع المستهدف ونوع الجاني ومستوى تنفيذه (فردي، مجتمعي) جرائم الشباب والهوات والصغار تختلف عن أسباب جرائم المحترفين وتختلف وفق هدفها سرقة او معلومات او تجارة المعلومات او شخصيه الى اخره.

أما عن الدافع فإن الباحث قد لاحظ ان الكثير من الدوافع يمكن أن تعد أسباباً والعكس صحيح، وكمثال يمكن اعتبار سبب الفقر والعوز وهو أحد أهم أسباب الابتزاز الإلكتروني دافع مالي واقتصادي للجاني للقيام بعملية الابتزاز موضوع البحث، لذلك فان اختلاف

المسميات والعناوين تتبع منهجية الدراسة وأسلوب الباحث وطريقة سرده للوقائع وحالات الابتزاز التي تخضع للبحث والنقاش بل وذهب الكثير من الباحثين الى تصنيف أنواع الابتزاز على أساس الدوافع وهذا ما حث الباحث على ذكر هذه الملاحظة بسبب ترابط هذه العناوين وصعوبة فصلها.

اولاً- دوافع الابتزاز:

#### ١- الابتزاز المادي (دوافع مالية)

ان من اهم اسباب ارتكاب الجرائم الإلكترونية هو رغبة الجناة للحصول على الموارد المالية ويتم من خلال قيام الجناة بتهديد الضحية من أجل تسليمهم النقود او أشياء اخرى ذات قيمة مادية سواء كانت تسليم بطريقة مباشرة أم غير مباشرة وتحقق الطريقة المباشرة في الابتزاز الإلكتروني من خلال طلب الجناة من الضحايا بتسليم المال لهم او لغيرهم وبشكل مستمر، اما الطريقة غير المباشرة فيتم من خلال قيام المبتز بالطلب من الضحية بتسديد مبالغ مالية اقترضها من احد البنوك او من خلال تسديد أقساط مستحقة على المبتز أو دفع فاتورة الهاتف النقال له (عاشور، ٢٠٢٠، ص ١١٦).

#### ٢- الابتزاز الجنسي (دوافع جنسية)

ويعتبر الدافع الجنسي السمة الغالبة في جرائم الابتزاز بوصفها أكثر أنواع الابتزاز المطلوبة عن طريق قيام الجاني بتهديد الضحية بفضح امرها او افشاء سر من اسرارها او الاخبار عنه مستغلا ضعفها نتيجة "لتهديداتها"، وينقسم الابتزاز الجنسي على قسمين القسم الأول الابتزاز الجنسي الإلكتروني أما القسم الثاني، الابتزاز الجنسي الواقعي، الابتزاز الجنسي الإلكتروني يكون عن طريق وسائل الاتصال البعيدة مثل برامج الاتصال المرئي "سكايب" او مواقع الفايسبوك أو الصفحات أو المواقع الخاصة التي تعرض طلبات الراغبين بالزواج أو تلك التي تكون تخصص بالبحث عن الوظائف، والشخص الذي يقوم بالابتزاز في هذا عن نوع يعد مجرماً خفية يسعى للحصول على معلومات تخص الضحية أما القسم الثاني أو ما يعرف بـ الابتزاز الجنسي الواقعي فيكون هذا النوع من الابتزاز بقيام الشخص الذي يقوم بالابتزاز بالحصول على معلومات من الضحية بعد ارتباطه معها بعلاقة كان يقوم بالتقاط صور وفيديوهات تمس الضحية وهي بصحبتة (عباس، ٢٠٢١، ص ٤٧٨).

### ٣- الابتزاز العاطفي (دوافع سيطرة عاطفية).

ويقصد به موقف أو كلام يأخذه ممارس الابتزاز ليسبب لدى الطرف الآخر احساسا بالخجل أو بالخطأ أو يحمله مسؤولية لا يتحملها ويستخدم الابتزاز العاطفي لتحقيق سيطرة عاطفية ونفسية على الآخرين وجعل الآخر يشعر أنه مدين أو مذنب في حق الشخص الذي يبتزّه وهو أسلوب دنيء في التعامل مع الآخرين (الغديان، ٢٠٢٨، ص ١٧٣).

### ٤- الابتزاز ذات الدافع الانتقامي.

وهي قيام الجاني بتهديد المجني عليه بطرائق غير ملموسة ويؤدي الجانب النفسي دوراً في ذلك باعتبار أن المجني عليه يعيش صراعاً داخلياً نتيجةً لتوقعه أن الجاني سيقوم بتنفيذ تهديداته ضده في أي وقت يشاء، ما يدفعه إلى تلبية طلبات الجاني تجنباً لتنفيذ تهديداته، ويتحقق الدافع الانتقامي بتلذذ الجاني بأذيه المجني عليه واستمتاعه بتوسلاته لديه وبكائه، ما يزيد الأمر سوءاً إلا أن يقوم الجانب تصوير المجني عليه ويطلب منه ذكر اسمه أو أي بيانات تتعلق به، أو أن يقوم الجاني بابتزاز المجني عليه إذا كان انثى وذلك بمنعها من الزواج لهدف الاضرار بها أو الانتقام منها (العنزي، ٢٠١٦، ص ٢٠٢).

### ٥- الابتزاز السياسي (دوافع سياسية).

يعدُّ الابتزاز السياسي أخطر أنواع الابتزاز، كالذم يأتي بالضغط المباشر أو الغير مباشر الذم يمارسه الأشخاص أو المؤسسات السياسية في موقع ما، ضد مسؤولين أو أشخاص أو كيانات أخرى، بغرض الحصول على امتيازات سياسية معينة (التميمي، ٢٠١٩، ص ٣٦).

### ٦- الابتزاز الوظيفي (دوافع وظيفية)

يعتبر الابتزاز الوظيفي أحد أوجه استغلال النفوذ في الوظيفة على نحو غير مشروع، يظهر الابتزاز واستغلال النفوذ الوظيفي عندما يرغب الشخص في الوصول إلى موقع ما وهو يعلم أنه ليس من حقه فيلجا لأساليب لا تخضع للنظام لتحقيق ما يريد ويسعى لتشويه الآخرين وابتزازهم بطرائق عديدة بغرض اقصائهم ويضطر ايضاً للرشوة والمجاملة كما يمكنه أن يسعد تحقيق مكاسب مادية يعتقد انها من حقه بعكس ما يمليه عليه النظام فتغيب القيم والمعايير الأخلاقية وتتلاشى النظم والقوانين التي يتضح فيها مبدأ الثواب والعقاب وغياب الثقة بالذات والمجتمع (التميمي، ٢٠١٩، ص ٤٠).

## ثانياً : أسباب الابتزاز :

١. التفكك الأسري: العوامل الدافعة إلى السلوك الإجرامي التفكك الأسري، فقدان أحد الأبوين أو غيابهما لمدة طويلة بحيث يؤثر ذلك سلباً في تربية الأبناء ولاسيما الأم التي يكون لها دور أساسي في تربية الصغار فضلاً عن كثرة الشجار أو الإدمان على المسكرات والمخدرات أو المعاملة القاسية مما يدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة (ابراهيم، ٢٠١٦، ص٢٩٣).
٢. ضعف الوازع الديني: والبعد عن الله تعالى، وعدم استشعار مراقبة الله عز وجل للإنسان، يجعله يقدم على مثل هذا الأمر المحرم بل ويتفاخر به.
٣. الفقر والحاجة: العوز يمكن أن يدفع بعض الشباب إلى اللجوء إلى الابتزاز كوسيلة للحصول على المال، فقد يشعرون باليأس والعجز أمام الصعوبات المالية التي يواجهونها، وقد يبحثون عن حلول سريعة وسهلة لتلبية احتياجاتهم (المطلق، ص٩).
٤. ضعف الشخصية لدى المجني عليه: فيستغل الجاني هذا الضعف ويمارس عليه الابتزاز.
٥. ضعف العقوبة لمرتكبي الابتزاز: يعد عائقاً أمام تطبيق العدالة وتحقيق العدالة للضحايا. فعندما يكون هناك عقوبات ضعيفة للجرائم المرتكبة، فإن المجرمين يشعرون بالاستياء والتشجيع على مواصلة سلوكهم الجرماني، مما يزيد من تعرض الضحايا للاستغلال والابتزاز (عباس، ٢٠٢١، ص٤٧٢-٤٧٣).
٦. البطالة: تعد البطالة سبباً أساسياً ترتبط بها جريمة الابتزاز، حيث إن الجرائم الإلكترونية شأنها شأن الجريمة التقليدية ترتبط بالبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة وتتركز البطالة بين قطاعات كبيرة من الشباب (حسن، ٢٠٢١، ص٥٧٧).
٧. أدوات الإنترنت: هي مواقع تقدم أدوات ووسائل الكترونية المروعة والتلاعب على الرقابة لذا تقوم بعض الحكومات بمراقبة مقاهي الانترنت بواسطة حواسيب تلتقط ما يعرض على الشاشات كل دقائق (جناجرة، ٢٠١٩، ص٦).
٨. البحث عن التقدير: هناك بعض الجرائم الإلكترونية التي يرتكبها شباب طائش وصغار سن وذلك من باب التحدي وحب الظهور في الإعلام وغالبا ما تتوقف هذه الفئة عن مثل هذه السلوكيات في عمر اللاحق بعد النضوج.
٩. البحث عن الثراء: يسعى الإنسان إلى المتعة ويتجنب الألم هكذا تقول النظرية العامة في الجريمة ويسعى الناس الى الوسائل غير المقبولة اجتماعياً لتحقيق أهداف مقبولة اجتماعياً رغبة في الثراء تواجهه صعوبات بالغة في تحقيقها بالطرق المقبولة اجتماعياً

وقانونياً ولذلك يلجأ بعض الناس الى الجرائم الإلكترونية حيث المستهدف مجتمع أكبر وسهولة التنفيذ وسرعة المردود وقله الخطورة (رشاد، ٢٠١٨، ص ٤٣٢-٤٣٥).

### ثالثاً : أركان الابتزاز :

أن الابتزاز الإلكتروني هو نوع من انواع تهديد شخص بهدف ابتزازه لحمله على القيام بفعل او الامتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل او الامتناع عنه مشروعاً وتقضي وجود جريمة الابتزاز شخصين ، أحدهما جاني و الآخر مجني عليه، وجريمة الابتزاز الإلكتروني رغم حداثة عهدها في علم الاجرام الا انها في الاساس جريمة كسائر الجرائم الأخرى لقيام جريمة الابتزاز الإلكتروني ينبغي توفر أركان متعلقة بالجريمة نفسها ولكي تصبح جريمة يعاقب عليها القانون وفق الأنظمة المجرمة لها ، يتمثل في توفر الركن المادي للجريمة الذي يظهر الى حيز الوجود فالركن المادي هو النشاط أو السلوك الذي جعل الجريمة تحدث أما الركن المعنوي فإنه يأخذ شكل القصد الجنائي والذي يعبر عن توفر الإرادة الإجرامية للجاني، فضلا عن وجود ركن شرعي قانوني يحدد العقوبة ويحرمها.

### ١- الركن المعنوي:

يعدُّ القصد الجنائي بمنزلة روح وأساس الجريمة بوجه عام، والذي يبرز من خلال الركن المعنوي، وهو ذلك السلوك الذهني او النفسي للجاني تجاه الفعل الاجرامي الذي حدث، هذا السلوك النفسي يضمّ ارادة ارتكاب الفعل الاجرامي المؤثم قانوناً اي ارادة ارتكاب الجريمة كما هي محده في القانون مع توافر عنصر العلم والادراك لدى الجاني انه يخالف الاوضاع القانونية (محمد الحسن، ٢٠٢٠، ص ٤).

### ٢- الركن المادي:

يتضمن الركن المادي للجريمة ماديات الجريمة وذلك يعني كل ما يندرج تحت مسمى كيان الجريمة وله طبيعة مادية يمكن أن تلمسه الحواس كما يتضمن الركن المادي أهمية كبيرة كجزء أساسي لقيام الجريمة فلا تقوم الجريمة بدون الركن المادي وبغياب العامل المادي ينتفي الضرر الواقع على المجتمع وحتى على الأفراد على وفق ذلك فإن الركن المادي للجريمة يعتبر الدليل الأول على وجود جريمة فمن السهل تتبع الدليل المادي والضرر الذي وقع بسبب الفعل الإجرامي ووجود ضرورة وشرط لقيام الجريمة يجعل من الصعب على السلطات اتهام أي شخص من دون وجود دليل واضح وذلك تتم حماية الحريات والأمن (محمد ، ٢٠١٩، ص ٧٦٤).

## ٣- الركن القانوني:

يقصد بالركن القانوني وجود نص قانوني يجرم الفعل وبين العقاب المترتب على إتيانه حيث أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص قانوني ، الركن الشرعي في الجريمة هو نص التجريم والعقاب فهو النص الذي نستند إليه لتجريم فعل معين والعقاب عليه، وأن يكون هذا النص سارياً من حيث الزمان والمكان والأشخاص على مرتكب الفعل الإجرامي ومن هنا ظهرت القاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) وقد أخذ الدستور العراقي بهذا المبدأ (الدستور العراقي، ٢٠٠٥، م ١٩).

## رابعاً : آثار الابتزاز

## أولاً / الآثار الاجتماعية

إن الآثار الاجتماعية هي التغيرات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على أفكار ومعتقدات ومعارف وسلوك ومشاعر الأفراد، ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه (النقيب، ٢٠٢٢، ص ١٠٢).

ويعد انتشار الجريمة الابتزاز الإلكتروني قرعاً لناقوس الخطر المجتمعي، فهذه الجريمة أصبحت تسهم في انهيار القدوة والتفكك الأسري حيث باشرت الشرطة المجتمعية تزايد ملحوظ بعدد حالات الابتزاز الإلكتروني والتي تصل ما بين (١٠ إلى ٢٠) حالة يومياً في العام ٢٠٢١ وليبان مدى خطورتها إذ أصبحت من الأسباب الرئيسية وراء حالات الانتحار والطلاق والعنف الأسري (الشمري، ٢٠٢١، ص ١٢٦).

وتعد جريمة الابتزاز من أخطر الجرائم تأثيراً على ضحاياها مما ينعكس تأثيرها سلبياً في الفرد الأسرة والمجتمع، فإذا كانت الضحية فتاة فان فرص الزواج بها تقل بسبب اعراض الناس عنها حيث تظل هذه الجريمة تلاحقها في المجتمع الذي سمعه وشاهد فضيخته، كما لا تسلم هي ان كانت متزوجه فان هذه الفضيحة تحطم بيتها وتشوه صورتها لدى اطفالها وعليه فان هذه الجريمة لها تأثير مباشر في قضايا العرض والشرف فعند المجتمع العربي تمثل هذه الجريمة عاراً اجتماعياً توصل به الأسرة والعائلة وقد يؤدي الى القتل (الكعبي، ٢٠٢٢، ص ١٠٦).

### ثانياً / الآثار النفسية:

تتمثل الآثار النفسية في جريمة الابتزاز في الترهيب النفسي والشعور الدائم بالذنب والارق والسهر وتكرار الكوابيس الليلية وعدم التركيز والخوف قد تصل للانتحار، وتطبيقا عليه فقط قامت فتاة هندية بشنق نفسها في سقف غرفتها وكشفت التحقيقات أن الفتاة قامت بالانتحار بعد ان هددها شاب يسكن في نفس منطقتها بنشر فيديوهات خاصة بها وذلك لأنها رفضت الزواج منه (الكعبي، ٢٠٢٢، ص ١٥٩).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جرائم الإنترنت تؤثر بشكل كبير في الصحة النفسية للأفراد، إذ يعاني الأفراد الذين تعرضوا لهذه الجرائم من العديد من الأضرار النفسية والصحية، مثل الاكتئاب والتوتر واضطرابات النوم والقلق. كما تؤثر جرائم الإنترنت على سلوكيات الأفراد الإلكترونية، وتزيد من مستوى القلق والخوف وعدم الراحة، وتؤدي إلى تغيرات في سلوكياتهم الإلكترونية مثل التراجع عن استخدام الإنترنت والتحكم في الوقت المخصص له، وزيادة الانطوائية الاجتماعية أي أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين جرائم الإنترنت والأضرار النفسية والسلوكيات الإلكترونية للأفراد، حيث كلما زادت جرائم الإنترنت زادت الأضرار النفسية والسلوكيات الإلكترونية للأفراد (الحمداني، ٢٠١٨).

### ثالثاً: الآثار الأمنية:

تؤدي جرائم الابتزاز وغيرها من الجرائم إلى خلخلة الأمن في المجتمعات ويتحول المجتمع إلى غابة وحشية فلا يأمن الفرد فيه على نفسه وأهله إذ إن الأمن والأمان من أهم معايير الحكم على المجتمع القويم والسليم، ان الاجرام بكل انواعه يؤدي الى انهيار القيم والأخلاق في المجتمع وانتشار الرذيلة فيه (الغديان، ٢٠١٨، ص ١٧٩).

وتعتبر جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم الخطيرة التي تشكل تهديداً على أمن المجتمع ومن هذه الآثار استخدام المجني عليه كأداة للجريمة، بتحريضه على ارتكاب جريمة لصالح المبتز كالسرقة والقتل وغيرها لأن المبتز عادةً ما يطلب من الأشخاص مبالغ مالية تدفعهم الى سرقة هذه الأموال التي لا تكون في حوزتهم، وبطبيعة الحال السرقة قد تؤدي إلى القتل وارتكاب الجرائم في بعض الأحيان، كما أن هذه الجريمة ارتفعت نسبة الإفلات منها، سيما وإذا ما كانت تدار بواسطة عصابات منظمة، وتتسبب الجرائم وتصبح من الجرائم المتسلسلة التي تبدأ بابتزاز الكتروني و تنتهي بجريمة قتل أو سرقة، كما أن المبتز يستشعر استهتاراً بأنظمة الردع، وتسول له نفسه ارتكاب الجريمة مرة ومرات أخرى (عبد العزيز، ٢٠٢١، ص ١٢).

## المبحث الخامس / مناقشة النتائج والفرضيات

أولاً : نتائج الدراسة

أ - نتائج البيانات الديموغرافية للمبحوثين

١. الجنس :

الجدول (١) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	209	69.7
انثى	91	30.3
المجموع	300	100

يبين الجدول (١) وصف أفراد العينة حسب الجنس، إذ بلغ عدد الذكور (٢٠٩) مبحوث وبنسبة (٦٩.٧%) ذكر، في حين بلغ عدد الإناث (٩١) مبحوث وبنسبة (٣٠.٣%).

٢. العمر :

الجدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئات العمرية	التكرار	%
٢٢ سنة إلى ٣٠ سنة	16	5.3
٣١ سنة إلى ٣٩ سنة	199	66.3
٤٠ سنة إلى ٤٨ سنة	70	23.3
٤٩ سنة إلى ٥٥ سنة	13	4.3
٥٦ سنة فأكثر	2	0.7
المجموع	300	100

يبين الجدول (٢) وصف أفراد العينة حسب العمر، إذ أشار (١٦) مبحوث وبنسبة (٥.٣%) إلى الفئة العمرية (٢٢ سنة إلى ٣٠ سنة)، في حين أشار (١٩٩) مبحوث وبنسبة (٦٦.٣%) إلى الفئة العمرية (٣١ سنة إلى ٣٩ سنة)، ثم أشار (٧٠) مبحوث وبنسبة (٢٣.٣%) إلى الفئة العمرية (٤٠ سنة إلى ٤٨ سنة)، كما أشار (١٣) مبحوث وبنسبة (٤.٣%) إلى الفئة العمرية (٤٩ سنة إلى ٥٥ سنة)، وأخيراً أشار (٢) مبحوث وبنسبة (٠.٧%) إلى الفئة العمرية (٥٦ سنة فأكثر).

## ٣. التحصيل الدراسي:

الجدول (٣) توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

التكرار	%	التحصيل الدراسي
7	2.3	ابتدائية
21	7.0	ثانوية
16	5.3	دبلوم
211	70.3	بكالوريوس
45	15.0	دراسات عليا
300	100	المجموع

يبين الجدول (٣) وصف أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي، إذ أشار (٧) مبحوث وبنسبة (٢.٣%) لديهم (ابتدائية)، في حين أشار (٢١) مبحوث وبنسبة (٧.٠%) لديهم (ثانوية)، ثم أشار (١٦) مبحوث وبنسبة (٥.٣%) لديهم (دبلوم)، كما أشار (٢١١) مبحوث وبنسبة (٧٠.٣%) لديهم (بكالوريوس)، وأخيرا أشار (٤٥) مبحوث وبنسبة (١٥.٠%) لديهم (دراسات عليا).

## ٤. العنوان الوظيفي

الجدول (٤) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي

التكرار	%	العنوان الوظيفي
99	33.0	موظف
28	9.3	منتسب
173	57.7	ضابط
300	100	المجموع

يبين الجدول (٤) وصف أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي، إذ أشار (٩٩) مبحوث وبنسبة (٣٣.٠%) موظف، في حين أشار (٢٨) مبحوث وبنسبة (٩.٣%) منتسب، ثم أشار (١٧٣) مبحوث وبنسبة (٥٧.٧%) ضابط.

## ٥. المنصب الوظيفي

الجدول (٥) توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	%
بدون منصب	179	59.7
مدير شعبة	104	34.7
مدير قسم	14	4.7
مدير دائرة	3	1.0
المجموع	300	100

يبين الجدول (٥) وصف أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي، إذ أشار (١٧٩) مبحوث وبنسبة (٥٩.٧%) بدون منصب، في حين أشار (١٠٤) مبحوث وبنسبة (٣٤.٧%) مدير شعبة، ثم أشار (١٤) مبحوث وبنسبة (٤.٧%) مدير قسم، كما أشار (٣) مبحوث وبنسبة (١.٠%) مدير دائرة.

## ب- نتائج الدراسة

الجدول (٦) يبين من هي أكثر الفئات الوظيفية التي تتعرض للابتزاز

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
من هي أكثر الفئات الوظيفية التي تتعرض للابتزاز	ضباط	225	75.0
	منتسبين	45	15.0
	موظفين	30	10.0
المجموع		300	100

يتضح من الجدول (٦) من هي أكثر الفئات الوظيفية التي تتعرض للابتزاز حيث جاء في المرتبة الأولى (ضباط) بواقع (٢٢٥) تكراراً وبنسبة (٧٥.٠%)، وحل في المرتبة الثانية (منتسبين) بواقع (٤٥) تكراراً وبنسبة (١٥.٠%)، وحل في المرتبة الثالثة (موظفين) بواقع (٣٠) تكراراً وبنسبة (١٠.٠%) لقد اعتمد الباحث في تحليل هذا الجدول بشكل مباشر على الدوافع والأسباب وراء عملية الابتزاز التي سبق وتمت الإشارة إليها في الجانب النظري ولا بد من التنويه أن عملية الابتزاز بشكل عام ستكون بلا فائدة ترجى إذا كانت الضحية غير قادرة على تحقيق دوافع المبتز. إن طبيعة هذا النوع من الجرائم (الابتزاز) تجعل المجرم (المبتز) يبحث عن من يمكن استغلال سلطته ونفوذه والتي تمكنه بالمقابل من تحقيق غاياته و كلما زادت هذه السلطة و النفوذ زادت إمكانية حصول المبتز على مبتغاه وارتفع سقف طموحه.

الجدول (٦) يبين هل يزداد تعرض رجل الشرطة للابتزاز كلما كان منصبه اعلى او كلما زادت مسؤولياته

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
هل يزداد تعرض رجل الشرطة للابتزاز كلما كان منصبه اعلى او كلما زادت مسؤولياته	نعم	263	87.7
	لا	37	12.3
المجموع			100

يتضح من الجدول (٦) هل يزداد تعرض رجل الشرطة للابتزاز كلما كان منصبه اعلى او كلما زادت مسؤولياته حيث أشار (٢٦٣) مبحوث وبنسبة (٨٧.٧%) أجابوا ب (نعم)، وأجاب (٣٧) مبحوث وبنسبة (١٢.٣%) ب (لا) . ويعزو هذا الجدول ارتباطه غير المباشر بجوهر الجدول السابق إلى مفهوم اعتماد المبتز على قدرة الضحية في تحقيق أهدافه. يعدُّ هذا الجوهر الأساسي لتحقيق أهداف المبتز، حيث يستند المبتز إلى قدرة الضحية على تلبية مطالبه ، اذ يُظهر هذا الجدول من خلال تصويت نسبة الغالبية العظمى تقريبا من أفراد العينة (٨٧.٧%) و البالغ عددهم (٢٦٣) الذين أجابوا ب (نعم) أن كلما ارتفع منصب الضحية ومسؤولياته زادت فرصة المبتز لتحقيق مطالبه ومتطلباته بنجاح ومن ثمَّ يمكن استنتاج أن السلطة والمسؤولية العالية لضحية الابتزاز تعزز فرصة تحقيق غايات وأهداف المبتز .

الجدول (٧) يبين إذا تعرضت للابتزاز بسبب مسؤولياتك أو منصبك هل ستقدم اعفاء من هذه المسؤولية او المنصب

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
إذا تعرضت للابتزاز بسبب مسؤولياتك أو منصبك هل ستقدم اعفاء من هذه المسؤولية او المنصب	نعم	76	25.3
	لا	224	74.4
المجموع			100

يتضح من الجدول (٧) إذا تعرضت للابتزاز بسبب مسؤولياتك أو منصبك هل ستقدم اعفاء من هذه المسؤولية أو المنصب حيث أشار (٧٦) مبحوث وبنسبة (٢٥.٣%) أجابوا ب (نعم)، وأجاب (٢٢٤) مبحوث وبنسبة (٧٤.٧%) ب (لا) . ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أكثر من ثلثي العينة اختاروا التمسك بالمنصب او المسؤولية كون الكثير من رجال

الشرطة قد يعتبرون المنصب او المسؤولية هي مصدر قوة ونفوذ تساعده وتمكنه من مواجهة عملية الابتزاز وليس العكس من جهة وقد تغريه المميزات والحوافز والسلطة من جهة أخرى في التشبث بالمنصب على الرغم من تعرضه للمشكلات بسبب هذا المنصب والمسؤولية.

الجدول (٨) يبين ما هو الغرض من عملية الابتزاز الإلكتروني

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
ما هو الغرض من عملية الابتزاز الإلكتروني	التشهير برجل الشرطة	90	30.0
	دافع وظيفي	31	10.3
	دافع مادي	125	41.7
	اسباب أخرى	54	18.0
المجموع		300	100

يبين الجدول (٨) ما هو الغرض من عملية الابتزاز الإلكتروني حيث أشار (٩٠) مبحوث وبنسبة (٣٠.٠%) على خيار (التشهير برجل الشرطة)، في حين اشار (٣١) مبحوث وبنسبة (١٠.٣%) على خيار (دافع وظيفي)، ثم اشار (١٢٥) مبحوث وبنسبة (٤١.٧%) على خيار (دافع مادي)، أخيرا أشار (٥٤) مبحوث وبنسبة (١٨.٠%) على خيار (أسباب أخرى). و نستنتج من خلال البيانات في هذا الجدول وعلى الرغم من أن النسبة الأعلى هي الدوافع المادية وهي نتيجة طبيعية كون الدافع الأصلي لأغلب الجرائم هو الدافع المادي، إلا أننا نلاحظ تعرض رجل الشرطة الى الابتزاز بغرض التشهير و لأغراض وظيفية وهما دافعان يرتبطان بشكل مباشر بممارسة رجل الشرطة لعمله وهو مؤشر خطر يعكس مدى الضغط الذي يتحمله رجل الشرطة في ممارسة أعماله مقارنة بالوظائف الأخرى.

الجدول (٩) يبين في حال تعرضك لابتزاز الالكتروني هل سيؤثر هذا في علاقتك

الاجتماعية بزملائك

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
في حال تعرضك لابتزاز الالكتروني هل سيؤثر هذا على علاقتك الاجتماعية بزملائك	نعم	180	60.0
	لا	120	40.0
المجموع		300	100

يبين الجدول (٩) في حال تعرضك لابتزاز الإلكتروني هل سيؤثر هذا على علاقتك الاجتماعية بزملائك حيث أشار (١٨٠) محوٲ وبنسبة (٦٠.٠%) أجاٲوا ب (نعم)، وأجاٲ (١٢٠) محوٲ وبنسبة (٤٠.٠%) ب (لا).

نستنتج من البيانات الواردة في الجدول تأكيد أكثر من نصف أفراد العينة الى امتداد الأثار المصاحبة لعملية الابتزاز الى العلاقة الاجتماعية فضلا عن الأثار النفسية، وذلك قد يكون بسبب ان غالباً ما يصاحب الضحية عند تعرضها لهكذا نوع من الجرائم الشعور بعدم الارتياح بالتعامل مع الآخرين والإحساس بعدم الثقة وعدم الاطمئنان خوفاً من الكشف عن بياناته الشخصية الحساسة من جهة و تعرض سمعته الأسرية والوظيفية للتشويه من جهة أخرى كل هذا ينعكس بشكل مباشر على علاقته بزملائه.

الجدول (١٠) يبين هل تؤدي مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي دورا في الابتزاز

#### الإلكتروني

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
هل تؤدي مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي دورا في الابتزاز الإلكتروني	نعم	288	96.0
	لا	12	4.0
المجموع		300	100

يبين الجدول (١٠) يبين هل تؤدي مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي دورا في الابتزاز الإلكتروني حيث أشار (٢٨٨) محوٲ وبنسبة (٩٦.٠%) أجاٲوا ب (نعم)، وأجاٲ (١٢) محوٲ وبنسبة (٤.٠%) ب (لا). ويمكن الاستدلال من خلال بيانات الجدول أعلاه على مدى الأثر و الدور الذي يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تؤدي في عملية الابتزاز، لكون هذه المواقع تسهل الوصول إلى المعلومات الشخصية (الصور والبيانات) وتمتاز بصعوبة التوصل للفاعل وتوفر أيضا قنوات اتصال بين المبتزين و الضحايا لغرض تهديدهم او اقناعهم بدفع الفدية بالإضافة إلى قاعدة المستخدمين الكبيرة التي تسهل على المبتز عملية نشر وترويج المعلومات و البيانات الحساسة الخاصة بالضحية وإمكانية وصولها لأكثر عدد ممكن كل هذه العوامل جعلت من مواقع التواصل الاجتماعي أرض خصبة لعمليات الابتزاز بشكل عام.

ثانياً : فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحصيل الدراسي لرجل الشرطة والابتزاز الالكتروني.

الجدول (١١) : يوضح العلاقة الارتباطية بين التحصيل الدراسي والابتزاز الالكتروني

المجموع		لا		نعم		الابتزاز الالكتروني التحصيل الدراسي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
2.33	7	0	0	2.33	7	ابتدائية
7	21	0	0	7	21	ثانوية
5.33	16	0	0	5.33	16	دبلوم
71.66	215	0.66	2	71	213	بكالوريوس
13.66	41	0.33	1	13.33	40	دراسات عليا
100	300	1	3	65.66	297	المجموع

أن قيمة مربع كاي المحسوبة (١.٣١٣) قيمة مربع كاي الجدولية (٩.٤٨٨) عند درجة الحرية (٤) ومستوى دلالة (٠.٠٥) ، وبما أن قيمة مربع كاي الجدولية اعلى من قيمة مربع كاي المحسوبة أذن نرفض الفرضية البحثية ونقبل الفرضية البديلة .

قد يعزى سبب هذه النتيجة إلى أن الابتزاز ليس مقتصرًا على مجموعة معينة من الأشخاص بل يمكن أن يحدث في أي مكان وبين أي أفراد بغض النظر عن تحصيلهم الدراسي أو اختصاصهم العلمي، قد يكون الابتزاز لدواعي نفسية وليس فقط مادية ، او للاضرار برجل الشرطة بدافع العداوة والحقد لشخصه . فضلاً عن ما سبق يمكن القول إن أي شخص يمكن أن يصبح ضحية للابتزاز سواء كان في منصب رسمي كرجل شرطة أم في أي وظيفة أخرى. العوامل الفردية والظروف الشخصية تؤدي دوراً مهماً في تحديد من يتعرض للاستهداف ومن لا يتعرض.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المنصب الوظيفي لرجل الشرطة والابتزاز الالكتروني

الجدول (١٢) : يوضح العلاقة الارتباطية بين المنصب الوظيفي والابتزاز الالكتروني

المجموع		لا		نعم		الابتزاز الالكتروني المنصب الوظيفي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
59.66	179	0	0	59.66	179	بدون منصب
34.66	104	0.33	1	34.33	103	مدير شعبة
4.66	14	0.66	2	4	12	مدير قسم
1	3	0	0	1	3	مدير دائرة
100	300	1	3	99	297	المجموع

أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٢٦.٨٠١) قيمة مربع كاي الجدولية (٧.١٨٥) عند درجة الحرية (٣) ومستوى دلالة (٠.٠٥) ، وبما أن قيمة مربع كاي الجدولية أقل من قيمة مربع كاي المحسوبة إذن نقبل بالفرضية البحثية و نرفض الفرضية البديلة .  
وقد يعزى سبب هذه النتيجة الى كون أن المبتز يستغل المعرفة بأن أحد الأشخاص يشغل منصباً وظيفياً مرموقاً أو يتمتع بسلطة داخل المؤسسة وتهديده بكشف معلومات حساسة أو محرجة عن الشخص أو المؤسسة إذا لم يتم التعامل مع مطالبهم ، أو يكون غاية المبتز تلويت سمعة الشخص أو المؤسسة المستهدفة وخاصة الأفراد الذين يشغلون مناصب عالية في الحكومة أو الشركات الكبيرة إذ يمكن أن يكون لهذا التأثير تداعيات كبيرة على مساهمهم المهني وسمعتهم الشخصية.

#### المبحث السادس / التوصيات

جاء هذا البحث يقدم التوصيات الآتية :

- ١- حث المؤسسة التشريعية (البرلمان العراقي) على ضرورة استكمال تشريع قانون الجرائم المعلوماتية
- ٢- توجيه الدوائر القانونية في الوزارة إلى ضرورة التأكد من هوية المشتكي قبل الشروع بالتحقيق وتوفير الحماية القانونية لرجل الشرطة لضمان ابلاغه عن حالات الابتزاز .
- ٣- حث الجهات الرقابية إلى تشديد الرقابة على الأجهزة الإلكترونية والمعلومات السرية والاضابير الشخصية وعدم تداولها إلا من قبل المعنيين .
- ٤- كافة الدوائر التحقيقية والقضائية في الوزارة الى ضرورة المحافظة على الكرامة الوظيفية لرجل الشرطة وأن يكون التحقيق سري في المراحل الأولية للتأكد من صحة المعلومات

مع مراعاة اصدار كتاب اعتذار رسمي لرجل الشرطة الذي اتهم بجرم معين ثم تبين براءته.

### المصادر

#### اولاً : المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم ، محمد إسماعيل، ٢٠١٦ ، المحرك الرئيسي وتأثيره على عوامل السلوك الإجرامي (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني .
٢. ابن منظور ، العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، معجم لسان العرب، دار صادر، لبنان، المجلد الثاني، حرف الباء مادة بزز .
٣. ابن منظور ، ١٩٩٩ ، لسان العرب، المجلد ٢، دار لسان العرب، بيروت.
٤. بدوي، أحمد زكي ، ١٩٧٧، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
٥. بوستي ، توفيق ، ٢٠١٨، مدرسة كوينهاجن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١٣ .
٦. التميمي ، دعاء سليمان عبد القادر ، ٢٠١٩ ، جريمة الابتزاز الإلكتروني (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس ابو ديس، فلسطين .
٧. التميمي، دعاء سليمان عبد القادر، ٢٠١٩، جريمة الابتزاز الإلكتروني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القدس أبو ديس، القدس .
٨. جناجرة، بلال ، ٢٠١٩، الانترنت والابتزاز الإلكتروني.
٩. الحسن ،إحسان محمد ، الأسس العلمية المنهاج البحث الاجتماعي ١٩٩٤ ، ط٣، دار الطليعة، بيروت،
١٠. حسن ،زينب محمود، ٢٠٢١ ، المواجهة الجنائية للابتزاز الإلكتروني، بحث منشور، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون.
١١. الحمداني ،نجاه ، ٢٠١٨ ، تأثير جرائم الإنترنت على الصحة النفسية وسلوكيات المستخدمين " للباحثة ، مجلة "العلوم الاجتماعية والإنسانية" .
١٢. الخالدي، عبير نجم عبد الله ، ٢٠٢٠، دور الوعي الاجتماعي في مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة، بحث منشور في مجلة كلية التربية /جامعة واسط.
١٣. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (١٩).
١٤. رشاد ،اسراء جبريل ، ٢٠١٨ ، الجرائم الإلكترونية (الأهداف - الأسباب - العلاج)، بحث منشور في مجلة الدراسات الإعلامية/ المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول.

١٥. الزبيدي ، ٢٠١٩ ، القاضي كاظم عبد جاسم ، جريمة الابتزاز الإلكتروني (دراسة مقارنة)، مكتبة القانون المقارن، ط١، بغداد.
١٦. سرور، أحمد فتحي، ٢٠٠٣، قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٧. الشمري ، فهد ، ٢٠١٦، الجرائم الإلكترونية والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة .
١٨. الشمري، مصطفى إبراهيم، ٢٠٢١ ، الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، بحث منشور ضمن المؤتمر العلمي الدولي التاسع (العراق بعد عام ٢٠٠٣).
١٩. الصحاف، حبيب، ١٩٩٧، معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
٢٠. الطخيس، إبراهيم ، ١٤٠٥ هـ، مراكز قياس الرأي العام، مطابع الشرق الاوسط، السعودية.
٢١. عاشور ، أميل جبار ، ٢٠٢٠، المسؤولية الجنائية عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، بحث منشور في مجلة أبحاث ميسان، العدد الواحد والثلاثون.
٢٢. عباس ، رنا حكمت ، ٢٠٢١ ، الابتزاز الإلكتروني، جامعة واسط / كلية الآداب - قسم علم الاجتماع، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية المجلد (١) العدد (٤٤) .
٢٣. عبد العزيز ، نوال، ٢٠١٩ ، الابتزاز، المفهوم، الأسباب، العلاج، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي للدكتورة نوال العيد، تاريخ ووقت التنزيل ٢٠٢١ / ٢ / ١.
٢٤. عبد العزيز، داليا ، ٢٠٢٠، المسؤولية الجنائية عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في النظام السعودي دراسة مقارنة، بحث منشور في كليات القصيم الأهلية، المملكة العربية السعودية .
٢٥. علاء الدين ، خنوف ، ٢٠٢٠ ، دور برامج العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية دراسة ميدانية مؤسسة الأمن الولائي بالمسيلة، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة حمود بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
٢٦. العنبيكي، قحطان حميد كاظم، ١٩٦٣، وزارة الداخلية العراقية دراسة في تطور منظومتها الإدارية ووجهات عملها ، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة واسط.
٢٧. العنزي، ممدوح رشيد مشرف الرشيد، ٢٠١٦، الحماية الجنائية للمجني عليه من الابتزاز، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، الرياض.

٢٨. الغديان، سليمان بن عبد الرزاق ، ٢٠١٨ ، صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين، بحث منشور في كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض.
٢٩. الكعبي ، محمد عبيد ، ٢٠٠٩ ، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة.
٣٠. الكعبي ، ٢٠٢٢ ، وفقان خضير الكعبي، الابتزاز الإعلامي في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة مع القانون العراقي، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، كلية الفقه/ جامعة الكوفة.
٣١. محمد ، عبير احمد، ٢٠١٩ ، التنظيم القانوني لجرائم الإرهاب الإلكتروني، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، كلية الشريعة والقانون، نيلاي، ماليزيا،
٣٢. محمد الحسن، بن الطاهر، ٢٠٢٠، استظهار القصد الجنائي في جريمة القتل العمد، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والسياسة.
٣٣. المطلق ، نورة عبد الله ، ٢٠١٩ ، ابتزاز الفتيات أحكامه وعقوبته في الفقه الإسلامي، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣٤. معجم المعاني الجامع، حرف الألف، أمِنَ.
٣٥. النقيب ، امانى يحيى، ٢٠٢٢ ، الآثار الاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها، بحث منشور في المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، كلية الآداب/ جامعة الإسكندرية.

#### ثانياً : المصادر باللغة الانجليزية

1. Abianus, Roman Wars,2004, Translated by Kevin McDonald, First Edition.
2. Hampton, Nikolai,2015, "Ransomware: Emergence of the cyber-extortion menace". Security Research Institute, Edith Cowan University .
3. Harper, J. 2006, Roman Conquests: Ital, Pen and Sword, P:121.
4. Nelson , Ediomomo Ubong Ekpo,2023, "Police extortion and drug dealers' negotiation strategies: Exploring the accounts of street-level dealers in Nigeria", Global Drug Policy Observatory, Swansea University .
5. Redfern , Nicholas, Eric Hutchinson and Robert Davis,2019 , "Electronic Extortion: A Study of Email Phishing and Online Scams", International Journal of Cyber Criminology, University of California.